

Distr.
GENERAL

A/53/866
S/1999/295
18 March 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون

البند ١١٠ من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٧ آذار/ مارس ١٩٩٩
موجهتان من الممثل الدائم لكمبوديا لدى الأمم المتحدة إلى
الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه مذكرة أصدرتها حكومة كمبوديا الملكية، بتاريخ ١٢ آذار/ مارس ١٩٩٩، بشأن
تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة لكمبوديا المؤرخ ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٩ (انظر المرفق).

وسيكون من دواعي امتناني الشديد أن تتكرموا بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة
من وثائق الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، في إطار البند ١١٠ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس
الأمن.

وتقبلوا، يا صاحب السعادة، أسمى آيات التقدير.

(توقيع) أوتش بوريث
السفير فوق العادة المفوض
الممثل الدائم

مرفق

مذكرة بشأن تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة لكمبوديا
المؤرخ ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٩، صادرة عن حكومة
كمبوديا في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٩

لقد سُمح لكمبوتشيا الديمقراطية، على الرغم من سجلها المشين الحافل بأفدح انتهاكات حقوق الإنسان، بأن تحتل مقعد كمبوديا في الأمم المتحدة حتى توقيع اتفاقات السلام لكمبوديا في باريس في عام ١٩٩١.

وفي إطار اتفاقات باريس للسلام، لم يقتصر الأمر على إعطاء المجتمع الدولي صفة الشرعية للخمير الحمر كطرف من أطراف محادثات السلام، بل لقد مَنحوا مقاعد في المجلس الوطني الأعلى لكمبوديا - وهو جهاز السلطة العليا في كمبوديا خلال فترة الانتقال.

وبرفض الخمير الحمر الاشتراك في انتخابات عام ١٩٩٣ المنظمة بموجب أحكام اتفاقات باريس للسلام حكموا على أنفسهم بالخروج على القانون، نظرا لمقاطعتهم عملية السلام واستئنافهم حرب العصابات.

وبناء على ذلك، فإن اتفاقات باريس للسلام لم تجلب للبلد السلام الشامل والمصالحة الوطنية التامة حسبما تقضي اتفاقات السلام.

ورغم أن الخمير الحمر ظلوا يشنون الحرب على حكومة كمبوديا الملكية، تكرم جلالة سامدش بريه بات نورودوم سيهانوك، مدفوعا برغبته في السلام والمصالحة الوطنية، فعرض أن يرأس محادثات السلام التكميلية التي جرت بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في أيار/مايو عام ١٩٩٤ بين الجمعية الوطنية وحكومة كمبوديا الملكية الشرعيتين، من جانب ومجموعة قادة الخمير الحمر، من جانب آخر.

واستمرت محادثات السلام هذه بواسطة فريق عامل حتى تموز/يوليه عام ١٩٩٤، عندما اعتمدت الجمعية الوطنية القانون المتعلق باعتبار مجموعة "كمبوتشيا الديمقراطية" خارجة على القانون.

وفي حزيران/يونيه عام ١٩٩٧، وبينما كان الخمير الحمر لا يزالون يواصلون أعمال الحرب ضد حكومة كمبوديا الملكية، مسببين بذلك انعدام الأمن في أنحاء عديدة من البلد، طلب رئيسا وزراء مملكة كمبوديا من الأمم المتحدة أن تساعد على تقديم قادة الخمير الحمر إلى العدالة.

وعلى الرغم من ذلك، لم يلق طلب رئيسي الوزراء السالف الذكر أي استجابة ملموسة من الأمم المتحدة حتى النصف الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩٨. وعندئذ وصل خبراء الأمم المتحدة الثلاثة إلى كمبوديا في بعثة، وهو ما لم يحدث إلا عندما حلت فعلا نهاية عملية التفكك والاستسلام التدريجين لقيادة الخمير الحمر وقواعدهم.

وبعيد ذلك، كان فرار القائدين الأكبر سابقا للخمير الحمر، وهما خيو سامفان ونوون تشي، إلى صفوف حكومة كمبوديا الملكية في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩٨ أقصى مراحل الانهيار العسكري والسياسي التام لحركة الخمير الحمر.

ولذلك، حققت حكومة كمبوديا الملكية ما أخفقت فيه سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا واتفاقات باريس للسلام.

وبانتهاء الخمير الحمر كحركة عسكرية وسياسية، تلتزم حكومة كمبوديا الملكية بأن تركز كل اهتمامها ومواردها على التنفيذ الكفء الفعال لبرنامج الحكومة السياسي الهادف إلى تعزيز الحماية والاحترام لحقوق الإنسان والعملية الديمقراطية، فضلا عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لصالح الشعب.

ولذلك، يمثل السلام والاستقرار والمصالحة الوطنية شروطا لا غنى عنها للتنمية الاقتصادية والتخفيف من وطأة الفقر على كاهل الشعب الكمبودي، الذي عانى فعلا الكثير والكثير طوال أكثر من عقدين.

واعتقال تا موك - سفاح الخمير الحمر الغليظ القلب - قبل قليل على أيدي القوات المسلحة الكمبودية الملكية يعني حلول يوم الحساب لآخر من تبقى من الخمير الحمر المتشددين.

وبينما استسلم خيو سامفان ونوون تشي لحكومة كمبوديا الملكية، يظل تا موك بوصفه أحد كبار المتشددين في صفوف الخمير الحمر، القاتل الأشد شراسة، وهو الذي ارتكب حتى اليوم الذي اعتقلته فيه القوات المسلحة الكمبودية الملكية جرائم جد خطيرة لا تعد ولا تحصى.

ولذلك، سيتولى الجهاز القضائي الوطني التحقيق، ومباشرة الدعوى، والمحاكمة فيما يختص بتا موك، المجرم، بموجب القانون الكمبودي الساري المفعول. وستكفل الإجراءات توافر معايير النزاهة والفعالية القضائيين.

والمادة ٢٢ من دستور محكمة كمبوديا تحظر على حكومة كمبوديا الملكية اعتقال وتسليم الرعايا الكمبوديين إلى أي بلد أجنبي. فهي تنص على أن "الرعايا الكمبوديين لا يحرمون من جنسيتهم الكمبودية، أو ينفون، أو يعتقلون، أو يسلمون إلى أي بلد أجنبي دون اتفاق متبادل".

وعلاوة على ذلك، فإن المجرم كمبودي والمجنني عليهم كمبوديون، كما أن مكان ارتكاب الجريمة هو كمبوديا؛ ومن ثم، فإن المحاكمة أمام محكمة كمبودية أمر مطابق للإجراءات القانونية.

- - - - -